دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل اثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائر

براجي صباح
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة العربي التبسي – تبسة -
Brasabah12@yahoo.fr

عمران الزين
طالب دكتوراه
جامعة العربي بن المهيدي – ام البواقي-
zineamrane23021981@gmail.com

تاريخ الإرسال:11 /12/2017	تاريخ القبول:2018/01/22	تاريخ النشر:2018/03/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يؤديه قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، وواقع هذا القطاع في الجزائر، التي تعتبر منجما سياحيا يؤهلها لاكتساب موقع تنافسي في السوق السياحية الدولية، عبر رسم السياسة القطاعية الداعمة للتوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي ينصب السياحة كاقتصاد بديل، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لقطاع السياحة في الجزائر، في إطار التقييم الأولي للسياسة السياحية المعتمدة في الجزائر، والتي انبثقت عن المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025.

الكلمات المفتاحية : قطاع السياحة ، السياسة السياحية الجزائرية ، التنويع الاقتصادي .

Abstract:

This study aims to highlight the active role played by the tourism sector in economic and social development at the global level, and the reality of this sector in Algeria, which is have a Great tourism potential Enabling them to gain a competitive position in the international tourist market, through drawing and supporting sectoral policy geared towards economic diversification that was focus of tourism , the study also aims to analysis the macro-economic effects of the tourism sector in Algeria, in the framework of the assessment and evaluation of the tourism policy adopted in Algeria, which grew out of SDAT 2025.

Key words : the tourism sector, Algerian tourism policy , economic diversification.

تمهيد:

يجسد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية ضمن عملية التنويع الاقتصادي، في البلدان النامية والريعية منها على وجه الخصوص، كما أنه يمثل أحد اكبر القطاعات الاقتصادية في العالم (تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كأحد اكبر اقتصاديات العالم بثقلها التكنولوجي،الصناعي والزراعي ولخدماتي على السيطرة على سوق السياحة في العالم، مما يشكل دلالة قوية على أهمية هذا القطاع والفرص التي يتيحها في تحقيق الأجندة التنويه المسطرة) بعد قطاع النفط المواد الكيمائية ومنتجات السيارات بقيمة ترليون دولار سنويا تبعا لإحصائيات "UNEP 2011 " بما نسبته 5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما يساهم في التوظيف بنسبة 7 %، في حين تشكل السياحة الدولية 30 % من صادرات العالم من الخدمات التجارية أو ما نسبته6 % من إجمالي الصادرات وتشير " UNWTO 2010 " إلى أن قطاع السياحة يجسد المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية بالنسبة إلى ثلث البلدان النامية ونصف البلدان الأقل نموا، إن هذا المشهد الذي يحتكم عليه قطاع السياحة جعله ينصب كأحد المداخل الإستراتيجية ضمن رؤية تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات عبر إطلاق إستراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذا القطاع، وتكريس اقتصاد سياحي بديل عن الاقتصاد القائم على الموارد القابلة للنضوب وغير المتجددة.

عليه تقوم هذه الدراسة على طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة السياحية في الجزائر في تنويع الاقتصاد عبر دعم المؤشرات الاقتصادي الكلية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الإشكالية الفرعية :

- ما المقصود بالسياسة السياحية، مضمون هذه السياسة في الجزائر؟
- ما هي أهم الآثار المترتبة عن قطاع السياحة على الاقتصاد الجزائر ؟

تكمن أهمية هذا البحث في كون قطاع السياحة يجسد بديلا تنمويا قادر على تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق أثار تفاضلية ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية في إطار علاقته التشابكية مع باقي القطاعات: النقل: الزراعة، الصناعة...

أما أهداف البحث فتتلخص في استعراض السياسة القطاعية للساحة في الجزائر، ومدى قدرة هذا القطاع على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري خارج قطاع الطاقة، عبر تحسين وزنه النسبي ضمن البنية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: السياسة السياحية في الجزائر على مدى الفترة 2000- 2014

1- قطاع السياحة وأهم السياسات المتعلقة به

عرفت السياحة من قبل منظمة السياحة الدولية على أنها : " ظاهرة اجتماعية وثقافية وبيئية تنطوي على انتقال الناس إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المألوفة لأغراض الأعمال أو لأغراض مهنية، ويسمى هؤولاء الناس زائرين (قد يكونون إما سائحين أو منتزهين مقيمين أو غير مقيمين) حيث تتمثل السياحة بأنشطتهم التي يترتب عليها الإنفاق السياحي "[1] ، وتعتبر السياحة أحد القطاعات الإستراتيجية للتنمية، حيث أشار Douglas Pearce إلى أهمية السياحة كصناعة اقتصادية، كما أوضح أن السياحة يمكن أن تعالج مشاكل الدول النامية في توفير الاحتياجات الضرورية، كما أوضح Kasse ضرورة التنمية السياحية في الدول النامية، لقدرة القطاع السياحي على النمو والتطور بإمكانيات وتكلفة محدودة مقارنة مع القطاعات الأخرى، فالتنمية السياحية تحقق جانب مهم من جانب التنمية الاقتصادية، وهو التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى المساهمة في تقليص البطالة من خلال توفير فرص عمل في القطاع السياحي، والمساهمة في خلق القيمة المضافة، وتحسين الدخل الفردي وتحسين الخدمات وتنمية البنية التحتية، كما أنها تساهم في بعث ديناميكية الصناعات الأخرى ؛ إلا أن هذا لا يمنع أن آثار التكاليف الناتجة عن التنمية السياحية*، تجعل دائرة واسعة من الانتقادات موجهة لها[2]، خاصة إذا لم تتمتع بسمة الاستدامة (التكاليف البيئة والاجتماعية، وحتى الاقتصادية الناتجة عن هدر المارد وتلوث البيئة) ذلك أنها ترتبط بصورة مباشرة بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية الثقافية والإدارية للتنمية.

إن الاقتصاد ممثلا في عاملي الدخل والادخار يؤثر بشكل فعال في النشاط السياحي من خلال الطلب والعرض السياحي، وبالتالي فإن تطور النشاط السياحي يعتمد بشكل مباشر على التطور الاقتصادي، وفي الواقع العملي يكون النشاط السياحي تابعا للدورة الاقتصادية، كساد، رواج، وفي المقابل للنشاط السياحي أيضا تأثير كبير على الاقتصاد، حيث أنه مرتبط بالتنمية الاقتصادية إذ يمثل أحد الصادرات غير المنظورة ذات الأهمية البالغة ويمكن استعراض أهم الآثار المترتبة عن السياحة من خلال ما يلي[3]:

1-1- الآثار الاقتصادية للسياحة

1-1-1- اثر السياحة على الدخل القومي: تعتبر السياحة مصدر من مصادر العملات الأجنبية من خلال الإنفاق السياحي على السلع والخدمات من عملات أجنبية، كما أن الإنفاق السياحي يشمل أيضا الإنفاق الناتج عن السياحة الداخلية من قبل مواطني الدولة بالإضافة إلى ذلك الدخل المولد في إطار ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية؛ حيث أن الدخل المتولد عن السياحة يتغلغل بسرعة وبطريقة مباشرة في قاعدة توزيع عريضة في الاقتصاد القومي بما يحقق زيادة في الدخل لطالح القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة(يعتبر القطاع السياحي بمثابة قطاع كثيف التشابكات مع القطاعات الأخرى؛ كما تلعب السياحة كصناعة تصديرية دورا مهما في تشيط حركة الاستثمار سواء الاستثمار المحلي الاستثمار الأجنبي، وتحقيق النمو المتوازن لإحداث التنمية الاقتصادية؛ وتجسد السياحة وعاء ضريبي جيد، حيث تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة والخدمات السياحية.

1-1-2- تأثير السياحة على العمالة

تعتبر السياحة من الصناعات كثيفة العمالة بصورة عامة، حيث تعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة وهي: العمالة المباشرة: وتشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية، حيث أن العمالة

المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في قطاع آخر؛ والعمالة غير المباشرة تشمل فرص العمالة التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي، مثل: الأثاث والمباني وغيرها[4]؛ والعمالة المحفزة تشمل العمالة التي تتولد في الاقتصاد نتيجة للإنفاق السياحي وهي تمثل نوع ثالث من العمالة يحفزه الإنفاق السياح، كما أن اثر مضاعف السياحة أو مضاعف التجارة الخارجية يحفز خلق فرص للعمل في جميع القطاعات للمنطقة المعنية [5]. وقد أكدت منظمة العمل الدولية أن السياحة هي القطاع الاقتصادي الحيوي الذي يفر أفضل الفرص لاستيعاب مئات الملايين من العاطلين، وهو ما يستدعي إعطاء دفعة لإستراتيجية صناعة السياحة لتعزيز الاقتصاد القومي عن طريق تشجيع إقامة البنية التحتية اللازمة.

يمكن الإشارة إلى أن الاستفادة من فرص التوظيف التي يتيحها القطاع السياحي يتطلب سياسة جريئة للاستثمار في المورد البشري، إلى جانب سياسة الأجور الملائمة.

1-1-3- أثر السياحة على ميزان المدفوعات

تعتبر السياحة احد مصادر العملة الصعبة – كما أشير له سابقا- وبالتالي فهي كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، ويقاس تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال الإيراد السياحي والإنفاق السياحي الناتج عن النشاط السياحي الدولي[6]. ويعد القطاع السياحي كقطاع مصدر بالنسبة للدول المستقبلة للسواح، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طرف المواطنين في الخارج كواردات، ويتم إدماج هذه الإيرادات والنفقات في الميزان السياحي ضمن ميزان المدفوعات؛ وعليه فإن تحسين أثر السياحة على ميزان المدفوعات يستدعي اعتماد سياسات سياحية تدعم وتشجع السياحة الداخلية وكمثال على الدول التي تعتمد هذا التوجه نجد: اليابان وأوكرانيا اللذين يعتبران من أكبر الدول المصدرة للسياح[7]؛

1-1-4- أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل

تعمل السياحة على تنمية المناطق الأقل حظا من التنمية، والتي عادة ما تحوي فئات فقيرة وهشة، فامتداد السياحة إلى هذه المناطق البعيدة يعيد التوازن إليها نتيجة الاستثمارات في المشروعات الاستثمارية، وبالتالي خلق وزيادة الدخول للأفراد في هذه المنطقة، وتوقيف تيار الهجرة من الريف تال المدنية نتيجة تحسن البنية التحتية ومستوى الخدمات الحضرية وإيجاد فرص العمل؛

1-1-5- أثر السياحة على المستوى العام للأسعار

عادة ما يكون الأثر سلبي ذلك أن السياحة كقطاع إنتاجي يزيد من الإنتاج والاستهلاك إلى حد كبير، وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات؛

2- الآثار الثقافية والاجتماعية للقطاع السياحي

حيث تساهم السياحة في التخفيف من حدة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وإعادة بناء التركيبة الاجتماعية على نحو يقلص فارق الدخل بين الطبقات المختلفة؛ كما تعتبر مطلب اجتماعي ونفسي مهم لتحسين إنتاجية المورد البشري. وتعزز النمو الحضاري

وزيادة الاهتمام بالموروث الثقافي، زيادة الانفتاح على الثقافات في اطار الحركية السياحية الدولية، ليتحقق بذلك التأثير الثقافي للسياحة والذي يعتبر أحد المحاور الهامة لتنمية المجتمعات[8]؛

على الرغم من الآثار الايجابية للسياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية، بيد أن هناك العديد من الآثار السلبية اجتماعيا وثقافيا، حيث انه يتولد عن النشاط السياحي انتشار قيم جديدة وغير مألوفة بصرة سريعة ومفاجئة لسكان المناطق التي يستهدفها النشاط السياحي مما يؤدي إلى تحولات اجتماعية وثقافية عميقة يمكن أن تؤثر على أجندة التنمية، وكذلك إمكانية حدوث منافسة بين المواطنين والأجانب في حالات عجز الدولة عن تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية[9]؛ فضلا عن إمكانية حدوث التصادم الثقافي، بالإضافة إلى تفشي عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي، مثل انتشار ثقافة الأرباح المادية السريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة؛ تراجع مستويات التعليم العالي بسبب توفر فرص العمل في المهن الخدمية المرتبطة بالسياحة ...[10]

3- الآثار البيئية للسياحة

على الرغم من الأهمية البالغة للسياحة من الناحية الاقتصادي إلا انه يترتب عنها آثار سلبية على البيئية خاصة في ظل عدم إدماج هذا البعد في عملية صياغة السياسة السياحية (إعلان مانيلا 1980 دعى الى الحد من الاثار السلبية للسياحة على المصالح الاقتصادية والاجتماعية البيئة الموارد التراث الحضاري الثقافي للمناطق السياحية) كما تجدر الاشار الى ان الاثار البيئية السلبية يمكن ان لا تنشأ مباشرة عن السياحة، وإنما عن القطاعات المتشابكة معها، الا ان التركيز على الاثار التي تحدثها السياحة مرده ان السياحة تعتمد على موارد مناطق ذات خصائص ايكولوجية مميزة، من الاثار السلبية للسياحة التلوث والتدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد المحلية(مثل: الطاقة الغذاء و المواد الالية، كما تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تستغل موارد المياه مما يطرح مشكلة ندرتها ،خاصة في البلدان العربية)[11] وسوء تخطيط الأراضي والاستخدام غير السليم لها. بيد أن هذه الآثار السلبية لا تدحض جملة من الآثار الايجابية التي تتولد على البيئة جراء النشاط السياحي كالحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة، بالإضافة إلى المحافظة على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية، والتي تمثل الإرث الثقافي للبلد، ذلك أنها تعد أحد أهم عوامل الجذب السياحي، وتحسين مستوى جودة البيئة رفع مستوى الوعي البيئي... [12].

4- الآثار السياسية للقطاع السياحي

تعتبر الاتجاهات السياسية الأقل انفتاحا، أن السياحة تتضمن جملة من الجوانب التي تتعارض مع السياسة العامة للبلد وتتناقض مع العادات والتقاليد والدين والسلوك العام لأفراد المجتمع، فعلى الرغم من الآثار الاقتصادية التي تترتب عن السياحة، إلا أن الإرادة السياسية تعمل على تحجيم القطاع السياحي، وقصره على بعض الأنماط السياحية المحدودة والتي تتماشى مع البعد السياسي للبلد والقائم على أساس العلاقات غير المادية المتمثلة في كل ما يحويه السلوك العام للمجتمع، على النقيض من ذلك فإن الاتجاهات السياسية الأكثر انفتاحا تعتبر السياحة قطاع استراتيجي لا يتعارض مع القيم والأخلاق والدين والسلوك العام للبلد و بالتالي يتم رسم السياسات على النحو الذي يوسع رقعة هذا القطاع ساءا عبر القطاع العام، أو من خلال القطاع الخاص والدعم المقدم للقطاعات الأخرى لتفعيل دورها في عملية التنمية السياحية. كما

تعتبر السياحة من اكبر القطاعات تأثرا بالعلاقات السياسية، وأشدها حساسية ومرونة للأحداث والظروف السياسية والأمنية الطارئة.[13]

بالنظر إلى إجماع الأدبيات الاقتصادية على أن قطاع السياحة يمثل ضرورة تنموية خاصة في البلدان النامية تبعا لمجموع الخصائص التي يتمتع بها ما يجعله يتوافق مع إمكانيات هذه البلدان ويساهم بصورة فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى أهمية قطاع السياحة لإرساء التنمية المستدامة فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن سنة 2017 بمثابة سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يتم التركيز على تعزيز دور السياحة في المجالات الخمسة الأساسية التالية : لسياحة في المجالات الخمسة الأساسية الآتية: النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، الدمج الاجتماعي وتوليد فرص العمل والتخفيف من الفقر (تساهم السياحة في توليد 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، ووظيفة من بين كل 9 وظائف مستحدثة) كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، القيم والتنوع والإرث الثقافي التفاهم المتبادل والسلام والأمن. اعتبرت أحد المداخل الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية من خلال بعث السياسات السياحية الملائمة.

ثانيا : دور السياسة السياحية في دعم التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري

عرفت السياسة السياحية ضمن كتاب Tourism: Principles, Practices, Philosophies للكاتبين (Goeldner & Ritchie,) الصادر سنة 2006 على أنها : " مجموعة من اللوائح والقواعد والمبادئ التوجيهية والتوجيهات، وأهداف تنمية والاستراتيجيات التي توفر الإطار التي تتخذ في إطارها القرارات الجماعية والفردية التي تؤثر مباشرة على نمو السياحة على القصير و المتوسط الطويل "[14] ولان تمثل منجما سياحيا، فإن الارتقاء بهذا القطاع بمثابة مدخل استراتيجي لبعث التنويع الاقتصادي ، الذي يعرف على أنه: " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا" [15] وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. عليه فقد عمدت الجزائر إلى اعتماد سياسة سياحية جريئة تمتد إلى غاية .2025

1-السياسات السياحية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)* الذي يعتبر من أهم محاور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025) القائم على خلفية تجسيد أبعاد التنمية المستدامة عبر ضمان العدالة الاجتماعية الكفاءة الاقتصادية والفعالية البيئية(يتضمن خمس توجهات رئيسية (الحركيات الخمس) : تحقيق العدالة الإقليمية ضمان حكم إقليمي راشد، ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم، خلق حركية وإعادة التوازن الإقليمي، نحو إقليم مستدام من خلال حماية وتثمين الأنظمة البيئية والتراث الثقافي)، الإطار العام و المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث يعكس الرؤية التي تتبناها الجزائر فيما يتعلق بالتنمية السياحية الوطنية في سياق التنمية المستدامة، والمستلهمة من الترتيبات الملائمة لميثاق السياحة المستدامة 1995 الذي ينص على ضرورة أن تكون السياحة قابلة للتحمل على المدى الطويل على الصعيد الايكولوجي وقابلة للحياة على الصعيد الاقتصادي، عادلة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي خاصة بالنسبة للسكان المحليين، عبر ثلاث مراحل، على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) والمدى البعيد (2025)،

حيث يتعلق السياق العام لصياغة السياسة السياحية في الجزائر على امتداد عشرين سنة قادمة بحماية البيئة وتحسين الحياة والحفاظ على استدامة رأس المال الطبيعي، بالاستناد على تحقيق التنمية انطلاقا من الإمكانات المحلية للمناطق والأقاليم وبمشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وبصرة عامة يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر فيما يلي[16]:

- تنصيب السياحة كأحد محركات النمو الاقتصادي، من خلال اعتبار التنمية السياحية أحد مداخل التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، وإعطاء الجزائر انتشار سياحي، وتموقعها كوجهة سياحية ومرجعية على الصعيد الدولي عبر تنشيط حركة السياحة على الصعيد الوطني والدولي للاندماج ضمن الشبكات التجارية للسياحة العالمية، والمساهمة فيخلق وظائف جديدة عبر هذا القطاع الاستراتيجي وتحسين التوازنات الاقتصادية الكلية؛

- توسيع الآثار التفاضلية للسياسة السياحية لباقي القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة والصناعات التقليدية النقل، الخدمات...): حيث يتم النظر إلى السياحة في إطار مقاربة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين، والعمل على الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى، وإحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم SNAT 2025 ؛

- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة : من خلال إدماج الاستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية؛

- تبني إستراتيجية سياحية مستدامة تحافظ غلى التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية حيث يناط بالسياحة وخاصة على مستوى المناطق الاقتصادية الهشة، إنشاء الوظائف وتنشيط التدفقات المالية ودعم البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية.

2- مشهد قطاع السياحة في العالم وتموقع السياحة الجزائرية في ظل السياسة السياحية المصممة 2025

ارتفع عدد السياح الدوليين سنة 2015 بنسبة 4.6 % عن سنة 2014 ليصل إلى ما مجموعه 1186 مليون سائح في أنحاء العالم. وذلك نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية هي التقلبات القوية وغير المعتادة في أسعار الصرف وانخفاض سعر النفط والسلع الأخرى، وازدياد الاهتمام العالمي بالسلامة والأمن، أما في إفريقيا فقد انخفض عدد السياح بنسبة 3 %، غالباً بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض بلدان شمال أفريقيا. وارتفعت عائدات السياحة الدولية عام 2015 بنسبة 4.4 %لتبلغ 1260 بليون دولار. وواصلت فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا والصين احتلال المراتب الأولى في عدد السياح الدوليين الوافدين، تليها إيطاليا وتركيا وألمانيا وبريطانيا والمكسيك والاتحاد الروسي. وبالنسبة لأفضل الوجهات السياحية لسنة 2015 فقد احتلت الولايات المتحدة والصين وإسبانيا وفرنسا موضع الصدارة في عائدات السياحة وأعداد السياح. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى للعائدات من السياحة الدولية بقيمة 805 بلايين دولار وكانت الوجهة الثانية للسياح إذ استقبلت 78 مليوناً. تلتها الصين التي بلغت عائداتها 114 بليون دولار واحتلت المرتبة الرابعة بعدد الوافدين الذي بلغ 57 مليوناً. وأتت إسبانيا في المرتبة الثالثة بعائداتها التي بلغت 57 بليون دولار وعدد السياح الذي بلغ

68 مليوناً. وحلت فرنسا رابعة في عائدات السياحة التي بلغت 46 بليون دولار عام 2015، لكنها احتلت المركز الأول عالمياً في عدد السياح الذي بلغ 84 مليوناً. في حين احتلت بريطانيا المركز الخامس في عائدات السياحة الدولية، تلتها تايلاند وإيطاليا وألمانيا وهونغ كونغ (الصين) وماكاو (الصين). وحافظت الصين على تصدّرها السفر إلى الخارج على الصعيد العالمي، فبلغ عدد المسافرين الصينيين 128 مليون مسافر عام 2015 أنفقوا 292 بليون دولار. تلتها الولايات المتحدة بنحو 73 مليون مسافر أنفقوا 113 بليون دولار. وبقيت ألمانيا ثالث أكبر مصدر للسياح، تبعتها بريطانيا وفرنسا والاتحاد الروسي وكندا وكوريا الجنوبية وإيطاليا وأوستراليا، وهو ما ينصبها أسواق سياحية مستهدفة سياحية مستهدفة، أما في سنة 2016 فقد أشار منتدى السياحة العالمي في تقريره لسنة 2016 إلى أن عدد السياح الدوليين ازداد إلى نحو 1.2 بليون عام 2016، فضلاً عن أكثر من 5 بلايين "سائح محلي" يزورون مناطق سياحية في بلدانهم (السياحة الداخلية). كذلك ارتفعت عائدات السياحة الدولية إلى نحو 1300 بليون دولار سنة 2016، يضاف إليها أكثر من 200 بليون دولار قيمة خدمات النقل الدولي للمسافرين. وهذا يرفع قيمة "الصادرات السياحية" إلى 1500 بليون دولار، أي 4 بلايين دولار يومياً في المتوسط.

إن هذه الحركة السياحية الدولية النشطة ، وبالموازاة مع تبني الجزائر لإستراتيجية بعيدة المدى (2025) لاكتساب موقع تنافسي ضمن سوق السياحة الدولية التي تعرف موجة من الإنعاش، فإنه من الأهمية بما كان تشخيص أداء قطاع السياحة في الجزائر ومدى نجاح السياسة القطاعية التي استهدفت هذا القطاع ضمن سياق التحول عن قطاع المحروقات والاستفادة من المكاسب التي تترتب عن قطاع السياحة باعتبار الجزائر تمثل اكبر منجم سياحي في العالم. خاصة في إطار سيناريو السياحة في العالم خلال الفترة المستقبلية المصمم من قبل منظمة السياحة العالمية و الصادر في تقرير "السياحة نحو 2030" حيث يتوقع أن يزداد عدد السياح الدوليين في أنحاء العالم بمعدل 3.3 %سنوياً خلال الفترة من 2010 إلى 2030، أي نحو 43 مليوناً في السنة، بالمقارنة مع زيادة بمعدل 28 مليوناً في السنة خلال الفترة 1995 إلى 2010. هكذا ويتوقع أن تبلغ أعدادهم 1.4 بليون سائح سنوياً بحلول 2020 ونحو 1.8 بليون سائح بحلول 2030. [17] بالإضافة الى توقعات منظمة السياحة الدولية، بأن عدد السياح الدوليين في شمال إفريقيا سيصل إلى 31 مليون سائح في سنة 2020 وحوالي 46 مليون بحلول 2030، على أن ترتفع مساهمة السياحة (العوائد من السياحة) من 2% في سنة 2010 إلى 2,5 % سنة 2030[18].

2-1- المؤشرات السياحية في الجزائر

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم اعتمادها كمرجعية لتشخيص المقومات التي تمتلكها الجزائر للاستفادة من حركية السياحة الدولية ، والتي يمكن معالجتها من خلال ما يلي :

2-1-1- الطاقة الفندقية

تعتبر الخدمات الفندقية من أهم الخدمات التي تعكس قدرة البلد على استيعاب السياح، ويمكن عرض تطور الخدمات الفندقية في الجزائر على مدى الفترة 2000- 2014 من خلال الجدل الموالي :

الجدول رقم :01 : تطور وتوزيع الفنادق والمنشآت المماثلة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011*.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011**

5 نجوم	11	11	12	13	13	13	13	13	13	13	13	13
4 نجوم	34	20	20	34	22	23	54	54	53	57	39	64
3 نجوم	110	67	69	74	67	76	145	145	142	152	77	60
2 نجوم	93	62	58	68	62	69	155	157	160	148	72	74
1 نجمة	72	43	47	53	42	57	97	97	99	101	58	58
غير مصنفة	507	724	729	800	851	867	670	674	680	680	893	915
المجموع	827	927	935	1042	1057	1105	1134	1140	1147	1151	1152	1184

Source : www.ons.dz

** إحصائيات مؤقتة

يلاحظ من خلال الجدول أن هيكل الخدمات الفندقية المقدمة في الجزائر، يتركز في الفنادق غير المصنفة أو تلك الأقل درجة، ذات الخدمات الرديئة وغير التنافسية، مما يشير إلى ضعف أحد أهم مقومات دعم الاستفادة من مكاسب حركية السياحة سواء السياحة الداخلية أو الخارجية. وه ما يؤدي إلي ضياع فرص حقيقة للاستفادة من الآثار الايجابية للسياحة من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، خاصة في ظل عشوائية السوق السياحية في الجزائر ضمن جانبي العرض الطلب.

أما بالنسبة للطاقة الاستيعابية لهذه الفنادق يمكن متابعة تطورها خلال الفترة المدروسة، وذلك تبعا للمنتج السياحي ودرجة التصنيف للخدمة الفندقية، من خلال ما يلي:

الجدول رقم :02 : تطور الطاقة الاستيعابية للفنادق في الجزائر تبعا للمنتج السياحي ودرجة تصنيف الفنادق

	تطور عدد الاسرة حسب نوع المنتوج السياحي					*المجموع*	*تطور عدد الأسرة حسب درجة تصنيف الفنادق*						*المجموع*
	حضري	شاطئي أو ساحلي	صحراوي	معدني أو حموي	جبلي أو مناخي		5 نجوم	4نجوم	3 نجوم	2 نجمة	1 نجمة	غير مصنفة	
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242	6200	5100	30330	5190	3322	27100	76042
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	35126	23624	7197	6504	1097	73548	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77473	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	48680	21710	4431	5742	1411	82034	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383

2010	52085	31322	37703	41115	1089	92377	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011*	52445	31322	37703	41115	1089	92737	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2013 **	55988	29886	60583	54675	1405		4242	1600	5775	4605	10639	8406	
2014	61012	27962	45473	42595	1825		4242	1800	5829	4605	10639	8406	

Source : www.ons.dz

* إحصائيات مؤقتة

** إحصائيات صادرة عن : www.matta.gov.dz (عدم احتساب منشآت الإيواء المشابهة)

يتضح جليا تنوع المنتج السياحي على مستوى الجزائر، كإستراتيجية لاختراق السوق السياحية من خلال تنويع العرض السياحي انطلاقا من الإمكانات السياحية للجزائر وتوجهات الطلب السياحي على المستوى الداخلي والعالمي، إلا أن عدد الأسرة الموفرة سواء تبعا لنوع المنتج السياحي ، او تبعا درجة تصنيف الفنادق(بلغ العدد الإجمالي لعدد الأسرة للفنادق والمنشات المشابهة 99605 سرير سنة 2014) شهد تطورا متذبذب، كما أنه لا يرقى إلى مستوى مقابلة الطلب في السوق السياحية، وهذه الوضعية تصبح أكثر هشاشة في ظل تراجع جودة الخدمة المقدمة، حيث أن اغلب الزيادة المحققة في عدد الأسرة تكون بالنسبة لفنادق والمنشآت المماثلة غير المصنفة. وبالتالي يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها عدم تحقق الأهداف المادية* المسطرة على المدى القصير والمتوسط للمخطط التوجيهي للسياحة2025 . حيث تتضمن الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008 – 2015 أن يبلغ عدد الأسرة المطلوب توفرها 75.000 سرير من النوعية الجيدة، إذ أن معظم أماكن الإيواء غير مصنفة وذات مستوى جودة منخفض.

2-1-2- تطور عدد السياح الدوليين في الجزائر

اعتمدت الجزائر هدف استقطاب واستقبال 2,5 مليون سائح بحلول سنة 2015 ، إلا أن تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يبين أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف تبعا لما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم :03: تطور عدد السياح الدوليين في إفريقيا،شمال إفريقيا والجزائر إلى غاية 2015

	(1000)				*نسبة التغير (%)*				*نسبة المساهمة 2015*
	2010	2012	2013	2014	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	
افريقيا	49.522	51.909	54.370	55.309	4,8	4,4	1,1	-3,3	
شمال افريقيا*	18.757	18.534	19.639	20.431	8,7	5,8	-1,4	-11,7	33,7
الجزائر	2.070	2.634	2.733	2.301	10	3,7	-15,8	-25,7	3,2

Source : - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.

- World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

* شمال إفريقيا: الجزائر، المغرب، السودان، تونس.

إلى جانب عدم تمكن الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط التوجيهي للسياحة 2025، فإن حصة الجزائر من السياح الذين يستهدفون إفريقيا لا تتجاوز 5% من إجمالي عدد السياح الذين يقصدون هذا السوق السياحي وحوالي 13% من إجمالي عدد السياح في شمال إفريقيا (تم الحساب بالنسبة لسنة 2013 أين تم تسجيل أعلى عدد للسياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر) بل إن مؤشر نسبة تغير عدد السياح سجل تراجعا حاد بين سنتي 2013و 2014 وبين سنتي 2014 و 2015 ، وذلك على مستوى شمال إفريقيا عموما وعلى مستوى الجزائر بصورة خاصة وذلك يفسر بتدهور الأوضاع الأمنية، والإضراب السياسي، حيث يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي من أهم عوامل الجذب السياحي وكذا ضعف تنافسية السوق السياحية في الجزائر.

3- أبرز الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر

تعتزم الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للسياحة خلق 400.000 منصب شغل و 91.600 مقعد بيداغوجي للمرحلة الأولى 2008 – 2015 مقارنة باستحداث 200,000 منصب شغل في 2007 ، وذلك باعتماد خطة أعمال لوضع الجزائر على حافة الانطلاق السياحي، من خلال الاستثمار العمومي والخاص بغطاء مالي قيمته 2,5 مليار دور أمريكي، وإمكانية ارتفاع هذا الغطاء المالي الموجه للاستثمار في مجال السياحة وذلك لزيادة الطاقة الاستيعابية ولإزالة العجز البنيوي في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز؛ وفي إطار تقييم تقدم الانجاز في مجال السياحة فقد قدرت المشاريع السياحية المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002 – 2012 في قطاع السياحة بحالي 59 مشروع من بين حوالي 409 مشروع، ساهمت في بعث 49780 منصب شغل[19]. كما تحسن الاستثمار السياحي خلال ستني 2013 و 2014 حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة على التوالي 746 و 861 مشروع، وهو ما رفع من مساهمة قطاع السياحة في بعث فرص العمل حيث بلغت مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2013 حوالي 43.602 منصب وحوالي 45300 منصب إلى غاية سنة 2014 [20]، وهو ما يشير إلى انحراف كبير بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة. ويمكن توضيح مساهمة قطاع السياح في تقليص حدة البطالة في الجزائر من بالاعتماد على معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم : 04: مساهمة قطاع السياح في تقليص حدة البطالة في الجزائر2000 – 2014

	مساهمة قطاع السياحة في المباشرة التوظيف	*المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التوظيف**
2000	2,48	4,68
2001	2,52	5,12
2002	2,61	5,50
2003	2,69	6,02
2004	2,91	6,64
2005	3,16	6,45
2006	2,69	6,49
2007	2,62	6,35
2008	2,48	5,62
2009	2,84	6,26
2010	2,61	5,54
2011	2,77	5,58
2012	2,87	5,73

2013	2,97	5,87
2014	2,82	5,57

Source : www.wttc.org

* تأخذ المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التوظيف مجموع الوظائف المستحدثة في القطاعات المرتبطة بالسياحة بطريقة غير مباشرة و القطاعات التي تم تحفيزها جراء الاستثمار السياحي

معطيات الجدول، تعكس تذبذبا شديدا في نسب مساهمة قطاع السياحة في تقليص البطالة، وبعث فرص عمل جديدة، وعلى الرغم من أهمية فرص العمل المستحدثة خاصة على مستوى مناطق الجذب السياحي في إطار الأثر الناتج للاستثمار السياحي أو تلك التي تم استحداثها عبر الأثر غير المباشر والتحفيزي للاستثمار السياحي، إلا أن مساهمة هذا القطاع في التوظيف وتحسين معيشة الأفراد لا يزال بعيدا عن تطلعات الجزائر والمستويات المحققة على المستوى الدولي خاصة في ظل انتعاش السوق السياحي.

بصورة عامة فإن برامج الاستثمارات العمومية على مدى الفترة 2000-2014 تعكس إرادة الجزائر في رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع الإيرادات المحققة في هذا القطاع إلى 2000 مليون دولار أمريكي[21]، ويمكن متابعة تطور العوائد المحققة في الجزائر في إطار حركة السياحة الدولية لتقييم مدى تقدم الجزائر نحو انجاز الأهداف المسطرة، من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم : 05: تطور إيرادات السياحة الدولية في الجزائر2010- 2014

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	2010	2012	2013	2014
إفريقيا	31.183	34.753	35.562	36.121
شمال إفريقيا	9.662	9.918	10.063	10.640
الجزائر	220	217	250	258

Source : - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition. - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

يتضح من خلال إن قطاع السياحة لم يحقق الإيرادات المتوقعة، كما أن الأداء المالي للقطاع السياحي في الجزائر يعتبر ضعيف جدا مقارنة بالإيرادات المحققة على مستوى إفريقيا، وذلك على الرغم من أهمية الاستثمارات والأغلفة المالية المخصصة (أن الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحي لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يؤهل الجزائر إلى اعتماد السياحة كبديل عن قطاع المحرقات، إلا أن عمق التحليل يبين أن الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات الأخرى كالتعليم والمورد البشري والنقل والبنية التحتية ... يمثل استثمارا هاما لتعزيز اكتمال مشهد توافر عناصر الجذب السياحي) .

كما تساهم السياحة بحوالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العالمي 9,8% خلال سنة 2015 يتوقع أن تبلغ نسبة 10,9% خلال سنة 2027 وتساهم بنسبة تتجاوز 8% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال سنة 2015 و المقدر أن تستقر عند 7,9% بحلول 2027 ، بالنظر إلى أهمية قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة فإن إستراتيجية الجزائر المتعلقة بهذا القطاع وضعت أهداف على المدى القصير والمتوسط لرفع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 3% إلى 4% بحلول 2015 كمرحلة أولى-

على الرغم من أهمية بلوغ هذه النسبة كمرحلة أولى، إلا أن قراءة تحليل هذا الهدف يظهر بأنه لا يعكس إرادة حقيقة للاستثمار في المقومات السياحية للجزائر لبعث تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات_

الجدول رقم:06 : نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000 -2014

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	1,4	1,6	1,6	1,7	1,8	1,7	1,02	1,7	2,05	2,3	2,3

Source : www.matta.gov.dz

يتضح من خلال الجدول تراجع وانخفاض مساهمة قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة وتكوين الثروة، حيث لم تتجاوزن نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي2,5 % على مدى الفترة 2000 – 2010 ويفسر ذلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي تتجاوز 50 %. لاسيما في فترات انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

من جهة أخرى نجد أن التقارير المتعلقة بالأثر الاقتصادي للسياحة الصادرة عن مجلس السياحة والسفر العالمي تقر بأنه لابد من احتساب المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة بأخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر والأثر التحفيزي، وهو ما يعطي صورة حقيقة حول مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم : 07:تطور المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لتقدير مجلس السياحة السفر العالمي .

	نسبة المساهمة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	6,65
2001	6,27
2002	6,69
2003	7,29
2004	8,00
2005	7,64
2006	7,71
2007	7,58
2008	6,80
2009	7,74
2010	6,89
2011	6,45
2012	6,44
2013	6,76
2014	6,26

Source : www.wttc.org

على الرغم من أن إحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي تعتبر أكثر واقعية، فيما يتعلق بعكس المساهمة الحقيقة لقطاع السياحة في تكوين القيمة المضافة، بيد أن مساهمة هذا القطاع لا تزال ضعيفة مقارنة بمستوى المساهمة على مستوى إفريقيا، أو على المستوى الدولي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بأخذ الجزائر كمنجم سياحي خام لابد رفع نسبة الاستثمار السياحي، تقليص تراكم تكاليف الفرصة البديلة لتنويع الاقتصاد عبر هذا القطاع الاستراتيجي.

أما بالنسبة لدور السياحة في تحسين ميزان المدفوعات، فيمكن دراسة أثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تتبع تطور القيمة الصافية للميزان السياحي وفق ما يعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم : 08: تطور القيمة الصافية للميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2000- 2010.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة الصافية للميزان السياحي	91-	94-	137-	143-	163-	186-	166-	158-	94-	140-	100-

بيانات: بالاعتماد على مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2014 .

يتضح من الجدول أن الميزان السياحي يشكل عبء على الميزان التجاري خصوصا، وميزان الدفعات بصورة عامة حيث انه يسجل عجز على مدى الفترة المدروسة، ويفسر ذلك تراجع الإيرادات من السياحة الدولية مقارنة بنفقات السياحة الدولية، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول السياسات القطاعية التي تستهدف السياحة كاقتصاد بديل عن الاقتصاد الريعي، حيث أن المرحلة الأولى من مخطط العمل الذي يمتد إلى غاية 2025 لم يحقق الأهداف المرجوة، على المدى القصير والمتوسط، مما يستدعي اللجوء إلى سياسات اقتصادية كلية ظريفة ستؤثر حتما على الأهداف بعيدة المدى، لاسيما ما يتعلق بالتموقع في السوق السياحة العالمية.

خلاصة :

باعتبار السياحة صناعة متكاملة، لها القدرة على تشيط الاقتصاد عبر تحسين المؤشرات الكلية الملخصة في مربع كالدور، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية من الناحية الاجتماعية عبر تخفيض معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد... دون إغفال الآثار الايجابية على المستوى البيئي وحتى السياسي الثقافي، إذا ما تمتعت باستجابتها لمقومات وضوابط الاستدامة، ويعتبر توجه الجزائر باعتماد إستراتيجية طيلة المدى تمد إلى غاية 2025 تحت عنوان المخطط التوجيهي للسياحة، والذي يلخص السياسة القطاعية المعتمدة للسياحة، باعتبارها الوصفة الأنجع لعلاج الاقتصاد الجزائري من المرض الهولندي، ودحر سمة الاقتصاد الريعي الهش، عبر تنويع اقتصادي يستهدف رفع الوزن النسبي لقطاع السياحة ضمن البيئة الاقتصادية، بيد أن الدراسة أظهرت ضعف أداء هذا القطاع وعدم قدرته على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية على مدى أكثر من عشر سنوات من انطلاق خطة العمل (انخفاض نسبة المساهمة في خلق فرص العمل، ضعف المساهمة في تكوين القيمة المضافة، وتسجيل ميزان سياحي سالب أثر على توازن ميزان المدفوعات...)، رغم ما تحتكم عليه الجزائر من إمكانيات سياحية، تنصبها كمنجم سياحي، ورغم ما اعتمدته

الجزائر من أغلفة مالية رصدت للاستثمار بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدعم قطاع السياحي، وتعتبر أهم الأسباب المفسرة لهشاشة هذا القطاع جملة من العناصر لعل أهمها:

- الطبيعية الريعية للاقتصاد الجزائري، وخصية الارتباط العضوي لبقية القطاعات بقطاع المحروقات يكرس سمة الضعف الهشاشة، خاصة في ظل تراجع الإرادة السياسة في إعادة هيكلة الاقتصادي الجزائري وتنويعه خارج النفط؛
- غياب ثقافة الاستثمار وتأصل الثقافة الريعية، واحتكار القطاع العام للاستثمار السياحي بالموازاة مع استثمار خاص ضعيف لا يتمتع بجودة الخدمات المقدمة ؛
- عدم نضوج السوق السياحية في الجزائر (سوق تتسم بعرض عشوائي غير منظم ومقنن وتراجع جودة الخدمات، بالإضافة إلى كبح الآثار الايجابية المتعلقة بتنشيط القطاعات الأخرى خلق فرص العمل) غياب سياسات تسويقية ترقى دعم عناصر الجذب السياحي لمقابلة الطلب على مستوى السوق المحلي والدولية؛
- تراجع الاستثمار في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية وتراجع مستوى الاتصالات والتكنولوجيا؛
- عدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر ؛
- ضعف الاستثمار في المورد البشري، و تعثر مخطط التهيئة الإقليمية.

الإحالات والمراجع:

[1]-World Tourism Organization (UNWTO), Understanding Tourism : Basic Glossary : http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/docpdf/glossaryenrev.pdf (23/01/2017)

[*] تتعلق التنمية السياحية بمختلف الخطط البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة، والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق و ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي .

[2] - طارق عبد الفتاح الشربيي، **تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية- مصر، 2009 ، ص – ص : 15 – 19.

[3]- أحمد فوزي ملوخية، **مدخل الى علم السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2006، ص – ص : 100- 114.

- نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة: سلسلة السياحة والفندقة 1** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن ، 2001 ، ص- ص: 82 -

[4] -Alain Mesphier ,Pierre Bloc-Duraffour , Tourisme dans le monde, 6ème Edition ,Bréal, Paris,2005,P :53 .

[5]-World Tourism Organization (UNWTO) and International Labour Organization (ILO) , Measuring Employment in the Tourism Industries: Guide with Best Practices, First printing, (UNWTO), Madrid, Spain 2014, P :25.

[6]– آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد، **إدارة المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2002، ص: 32.

[7] -World Tourism Organization (UNWTO) and International Labour Organization (ILO) , Measuring Employment in the Tourism Industries: Guide with Best Practices, First printing, Op –Cit , P :27.

[8]- محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، 2002، ص : 28.

[9]- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق ، ص: 131.

[10]- – نعيم الظاهر، سراب إلياس، مرجع سابق، ص- ص: 97 – 99.

[11] -Jeane-Cherles, Briquet- Laugier, **le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse** ,communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet -Tunisie,15 -17 juin 2009,P : 9 .

[12]- محمد الصيرفي، **السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، 2008 /2009، ص – ص : 192 – 203.

[13]- أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص – ص : 116 - 122.

[14] - David L. Edgell, Sr Maria DelMastro Allen Ginger Smith Jason R. Swanson, Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow, First edition, Elsevier Inc, Great Britain, 2008, P: 7.

[15] - Stephen M. Kapunda, Diversification and Poverty Eradication in Botswana, Botswana Journal of African Studies vol. 17(2003) nO.2 ,P : 51.

[*] يمكن التفصيل في محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال الاطلاع على إصدارات وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة ، والتي تتضمن خمس إصدارات على النحو التالي : الكتاب 1: فحص السياحة الجزائرية، الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج العمل ذات الأولوية : المخطط الاستراتيجي، الكتاب 3: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) القرى السياحية للامتياز (VTE) ، الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025 : المخطط العملي، الكتاب 5 : المشاريع السياحية ذات الأولوية .

[16]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، **الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، جانفي 2008 (بتصرف)

[17] - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2016 Edition.

[18] - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, 2015 Edition.

[*] سنوات مختارة تبعا للإحصائيات المتوفرة .

* يمكن الاطلاع على الأهداف المادية والنقدية للمخطط التوجيهي للسياحة 2025 بصرة مفصلة ضمن الكتاب 2 الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، تحت عنوان : المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.

[19] - www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

[20] -www.matta.gov.dz

[21]- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، **الكتاب 2: المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، جانفي، 2008 ص- ص: 17 - 18 .